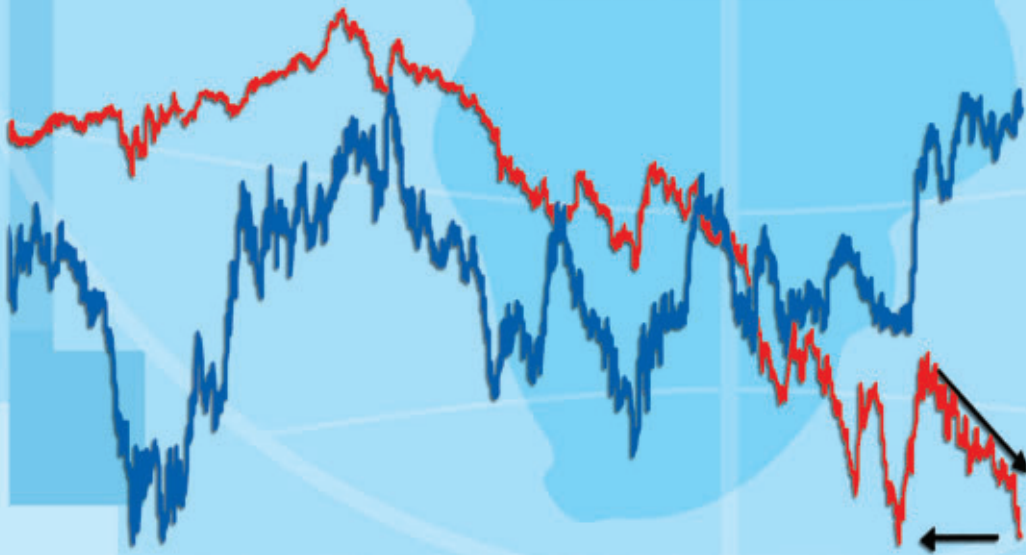


# مضمنا على الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية



- القمة الخامسة والعشرون لدول مجلس التعاون الخليجي
- عودة الأموال العربية المهاجرة
- تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية
- مؤشرات الإدارة الرشيدة



## فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	مجلس الإدارة
4	أنشطة المؤسسة
6	من الوطن العربي
7	استثمار
11	اتجاهات
15	مؤشرات

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهائه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكتملة لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقارير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حالياً على النحو التالي:

رئيساً

عضوا

عضوا

عضوا

عضوا

عضوا

عضوا

عضوا

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني

سعادة الأستاذ محمد سعيد محمد شاهين

سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي

سعادة الأستاذ منصور إبراهيم آل محمود

سعادة الأستاذ خالد عبدالرحمن المجحم

سعادة الأستاذ علي رمضان شنيش

سعادة الأستاذ الدكتور أحمد السعيد شرف الدين

سعادة الأستاذ عبد اللطيف لودي

المدير العام:

السيد فهد راشد الإبراهيم

## استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية

وأشار معاليه إلى أنه في حالة الكويت فقد تمت بلورة العمل بمفهوم هذه الاستراتيجية الجديدة استناداً إلى نهج ثلاثي الأبعاد يغطي الأبعاد المحلية ومنها ضم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى اختصاص وزارة الخارجية، والإقليمية ومنها دعم جهود إعادة إعمار العراق، والدولية وعلى رأسها تسويق الكويت كمركز مالي وتجاري دولي. ولفت في حديثه إلى أن زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الكويتي إلى دول شرق آسيا في الصيف الماضي كانت إيذاناً «بنهاية حقبة وتدشيناً لدخول حقبة جديدة عنوانها العريض استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية».

ويدعو ذلك بدوره، وقد أصبحنا نعيش في عالم ديناميكي متسارع التطورات، إلى أن تتطلع معظم دولنا العربية إلى تطوير دبلوماسية اقتصادية مماثلة تستند إلى إستراتيجية واضحة ومحددة وواقعية تأخذ في الاعتبار أهدافها التنموية ومصالحها الاقتصادية العليا بحيث يقود تحقيق هذه الأهداف القطرية إلى التقاء حول مصالح مشتركة من شأنها تطير مناحي السعي الحثيث للمنطقة العربية لتبوء مكانة متقدمة بين دول العالم وترسيم علاقاتها مع المجتمع الدولي باتجاه عالم حر ومتعاون يكون الإنسان قيمته الأساسية والسلام والازدهار هدفه الأسمى..

والله الموفق»

**فهد راشد الابراهيم**

المدير العام

يحتم الفهم الصحيح للعولمة وتتبع آثارها الهائلة التي عمت مجمل جوانب الحياة في دول العالم، وأثرت على طبيعة التدفقات الاستثمارية والسياسات التجارية والنماذج التنموية، يحتم على هذه الدول، وضمنها دولنا العربية، بذل الجهد لتعزيز المنافع ومعالجة الخلل الذي يترتب على استحقاقات العولمة، ويتم ذلك من خلال الإصلاح الاقتصادي وتطوير الهياكل المؤسسية للدول وسياساتها الاستثمارية والتجارية وتفعيل دور القطاع الخاص وتسليحها بالمرونة اللازمة والكفاءة لتحسين قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتكيف مع المعطيات اللازمة لمواكبة التحديات النوعية التي تفرزها ظاهرة العولمة، وخاصة مع بروز قواعد جديدة تحكم التجارة الدولية، ضمن التزامات دولية أخرى، وتدفع إلى فتح الأسواق وتأمين حرية انسياب السلع والخدمات والأشخاص عبر الحدود الجغرافية، التي اختزلتها تطورات البنية التحتية للمعلوماتية والاتصالات.

إقليمياً ودولياً، وهي الصيغة التي يطلق عليها مصطلح الدبلوماسية الاقتصادية، التي أصبحت الآن السمة الأبرز للعمل السياسي الإقليمي والدولي، مقابل صيغ تقليدية أخرى للدبلوماسية مثل دبلوماسية الحرب والدبلوماسية الوقائية والدبلوماسية التدريجية.... الخ.

وقد لخص وزير الخارجية الكويتي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح بشكل دقيق المهمة الرئيسية للدبلوماسية الاقتصادية في مداخلة له أمام مؤتمر دولي حول الدول النامية ومنظمة التجارة العالمية عقد في جامعة الكويت مؤخراً بقوله «إن هذه الصيغة من العمل الدبلوماسي هي الأجدر بالتطبيق لكونها تهدف إلى «تعظيم المنافع وزيادة هامش المناورة السياسية وبناء التحالفات الاقتصادية مع الكتل ذات الثقل والتأثير في ساحة الاقتصاد الدولي».

لقد أنتجت العولمة استحقاقات جديدة خلقت نوعاً من الرابطة القوي بين الاقتصاد والسياسة وأصبحت الاعتبارات الاقتصادية أساس السياسة الخارجية والدخول في شراكات واتفاقيات ثنائية وإقليمية ودولية، والعكس صحيح. وارتبطت الدعوات للإصلاح السياسي والمالي والمصرفي بسياسات معينة تم إقرار العديد منها في إطار تشريعات دولية ملزمة، يتم محاسبة المقصرين في العمل بها وتؤثر على حسن أداء الدول وتعزيز مقدرتها التنافسية بين أقطار العالم.

وأقر هذا الوضع الجديد للسياسة الخارجية وارتباطها الوثيق بالسياسة الاقتصادية الحاجة إلى ابتكار نوع جديد من صيغ العمل الدبلوماسي يبتعد عن استراتيجياته القديمة ويرسم أطراً مختلفة له يتم تعريفها على أساس المصالح العليا للدولة سياسياً، اقتصادياً، واجتماعياً، محلياً

## الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة

المؤسسة لعام 2005 الذي قدمه السيد المدير العام، واعتمد المجلس التقرير الأول الذي قدمه رئيس وحدة التدقيق الداخلي، وقرر أن يرفع لمجلس المساهمين التعديلات المقترحة لاتفاقية المؤسسة والمتعلقة بتوسيع نطاق المخاطر الصالحة لضمانها تشمل ضمان خطر إخلال حكومة قطر المضيف بالعقد المبرم بينها وبين المستثمر الوافد وادخال خدمات ضمان جديدة كضمان الإيجار. كما اعتمد المجلس الميزانية التقديرية للسنة المالية 2005، ووافق على صلاحية الضمان لشركتين مملوكتين لعرب يوجد مقرهما خارج الوطن العربي.

وقرر المجلس عقد اجتماعه القادم، الأول لعام 2005، يوم الأحد الموافق السادس من آذار (مارس) 2005.

### عقد الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بمقر المؤسسة. بالكويت وشارك فيه السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والسيد المدير العام للمؤسسة.

تم أدائها سابقا، وأوضح التقرير أن القيمة الإجمالية لعقود الضمان السارية بلغت حوالي 221.9 مليون دولار في حين بلغت التزامات الضمان القائمة على المؤسسة حوالي 108 ملايين دولار، كما تناول التقرير الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة للضمان التي قامت بها المؤسسة خلال تلك الفترة، والتقرير المالي للفترة ذاتها والذي أوضح أن رأس المال بلغ حوالي 96 مليون دولار وأن إيرادات المؤسسة الإجمالية بلغت في 2004/8/31 ما مقداره 5.5 مليون دولار، ووافق المجلس على برنامج عمل

وفي مستهل الاجتماع رحب السيد رئيس مجلس الإدارة بالمشاركين، وأحاط مجلس الإدارة علما بالتقرير الذي قدمه السيد المدير العام بشأن نشاط المؤسسة عن الفترة من 2004/5/1 إلى 2004/8/31 والذي أوضح فيه أن المؤسسة قد تلقت خلال تلك الفترة طلبات لضمان الإستثمار وانتمت الصادرات بقيمة 116.2 مليون دولار، وأبرمت عقود ضمان بقيمة إجمالية بلغت 34.7 مليون دولار، وأدت تعويضات خلال الفترة المشار إليها بلغت 1.6 مليون دولار، واستردت مبلغ 298 ألف دولار عن تعويضات

## أنشطة المؤسسة

هذه الاتفاقية الأولى من نوعها التي توقعها المؤسسة العربية لضمان الإستثمار مع جهة غير عربية وتأتي ضمن التوجه الجديد للمؤسسة في مد أنشطة ضمان انتمان الصادرات إلى خارج الإطار العربي لتشمل أسواقاً جديدة خاصة دول الجوار الإقليمي.

وبالنسبة للصندوق الإيراني فإنها الاتفاقية الخامسة التي يوقعها مع جهة عربية إذ سبق له أن عقد اتفاقيات مماثلة مع الجهات المقابلة في المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية والجمهورية التونسية. وتتوجها لهذا التعاون التقى وفد من المؤسسة يضم السيد المدير العام والسيد مدير إدارة العمليات بمسؤولي صندوق ضمان صادرات إيران في العاصمة طهران في منتصف ديسمبر 2004.

الصادرات الشامل والمحدد وضمان الإستثمار المباشر. وشهدت هذه الفترة توقيع أربع اتفاقيات إنتاج بالعمولة مع بنوك عربية لتسويق خدمات ضمان انتمان الصادرات للمصدرين المحليين.

### • اتفاقية تعاون مع صندوق ضمان صادرات إيران

وقع المدير العام للمؤسسة ورئيس صندوق ضمان صادرات إيران بتاريخ 27 نوفمبر 2004 مذكرة تفاهم توطر مجالات التعاون بين الجانبين في مجالي ضمان الإستثمار وضمان انتمان الصادرات إضافة إلى مجالات أخرى حددتها الاتفاقية كإعادة التأمين وعملية تبادل المعلومات التجارية وتنسيق إجراءات تحصيل الديون واستردادها وأنشطة التدريب وتبادل الزيارات والخبرات وتنظيم ورش عمل متخصصة. وتعتبر

### • عمليات الضمان:

أبرمت المؤسسة خلال الربع الأخير من العام 2004 ما مجموعه 15 عقد ضمان بقيمة إجمالية قدرها 63.3 مليون دولار استفادت منها 15 شركة مصدرة تنتمي إلى 5 دول عربية وشركة عربية أجنبية مشتركة، وبذلك يبلغ إجمالي عقود انتمان الصادرات الموقعة منذ بداية عام 2004 (48) عقداً بقيمة 134 مليون دولار استفاد منها 38 مصدراً و158 مستورداً. ولم تقم المؤسسة بدفع أية تعويضات وقامت باسترداد مبلغ 58.8 ألف دولار خلال هذه الفترة وبذلك بلغت التعويضات المدفوعة خلال العام 1.96 مليون دولار، وإجمالي المبالغ المستردة 560.6 ألف دولار. ومن جهة أخرى قام وفد من المؤسسة يضم السيد المدير العام والسيد مدير إدارة العمليات بزيارة عدد من شركات إعادة التأمين الأجنبية بهدف التباحث في اتفاقيات إعادة تأمين بالمحاصة لتأمين التزامات المؤسسة.

### • تكثيف الجهود التسويقية:

قامت المؤسسة خلال الربع الأخير من العام بتنظيم نوبة تعريفية في الأردن بخدمات الضمان شارك فيها 45 شركة مصدرة، وتم خلال هذه المهمة التسويقية الاجتماع مع عدد من المصارف المحلية البارزة لبحث امكانات التعاون في فتح خطوط تمويلية للصادرات. كما نفذت حملة تعريفية بريدية جديدة موجهة إلى 760 مصدراً ومستثمراً في عدد من الدول العربية الأعضاء، إضافة إلى القيام بنحو 80 زيارة ميدانية إلى شركات استثمارية وشركات مصدرة في دولة المقر وخارجها. وأصدرت المؤسسة مواد تسويقية تعرف بأنواع العقود المتوافرة بدأت بعقود ضمان انتمان

### تجارة إيران الخارجية وعلاقتها مع الدول العربية

بلغ إجمالي التجارة الخارجية لإيران نحو 43.1 مليار دولار عام 2002 شكلت الصادرات منها ما يزيد عن النصف (22.7 مليار دولار) في حين شكلت الواردات النصف الآخر (20.4 مليار دولار). وقد سجلت تجارة إيران الخارجية معدلاً سنوياً حول 36.6 مليار دولار خلال الفترة من 1997 إلى 2002. ينكر أن صادرات إيران تتوجه إلى نحو 170 قطرا في العالم.

وقد شكلت حصة الدول العربية من تجارة إيران الخارجية نحو 7.1 % عام 2002 بقيمة 3.04 مليار دولار، منها نحو 683 مليون دولار صادرات إيرانية إلى الدول العربية، ونحو 2.35 مليار دولار واردات إيران من الدول العربية. وقد بلغ المعدل السنوي للصادرات الإيرانية للدول العربية خلال الفترة من 1997 إلى 2002 نحو 4 %، والواردات نحو 8 %.

وتعتبر الإمارات الشريك التجاري العربي الأول لإيران إذ استحوذت على الحصة الأكبر من صادرات إيران المتجهة للدول العربية بما نسبته 48.6 % عام 2002، تليها المغرب (39.8%)، وكل من لبنان وقطر والأردن ومصر (ينسب تتراوح بين 4.3 % و 1.5 %). أما لجهة الواردات، فقد جاءت الإمارات أيضا في المرتبة الأولى كأكبر دولة موردة للسلع لإيران بنسبة بلغت 78.4 % من إجمالي واردات إيران من الدول العربية، تليها السعودية (11.1%)، البحرين (2.2%)، تونس (1.6%)، سوريا (1.5%)، لبنان (1.3%)، وكل من قطر والأردن والمغرب والعراق والسودان وسلطنة عمان بنسب تقل عن 1.0 %.

## بيانات التجارة الإيرانية 1997-2002

مليون دولار

							الصادرات
بيانات العام	1997	1998	1999	2000	2001	2002	معدل الفترة
للعالم	18,381.0	13,118.0	21,030.0	25,351.0	23,127.0	22,663.0	20,611.7
للدول العربية	909.0	885.0	1,584.0	347.0	649.0	683.0	842.8
نسبة الدول العربية	%4.95	%6.75	%7.53	%1.37	%2.81	%3.01	%4.09
							الواردات
من العالم	15,908.0	14,323.0	12,683.0	16,450.0	16,440.0	20,396.0	16,033.3
من الدول العربية	809.0	759.0	769.0	1,073.0	1,888.0	2,358.0	1,276.0
نسبة الدول العربية	%5.09	%5.30	%6.06	%6.52	%11.48	%11.56	%7.96
							إجمالي التجارة الخارجية
العالم	34,289.0	27,441.0	33,713.0	41,801.0	39,567.0	43,059.0	36,645.0
الدول العربية	1,718.0	1,644.0	2,353.0	1,420.0	2,537.0	3,041.0	2,118.8
نسبة الدول العربية	%5.01	%5.99	%6.98	%3.40	%6.41	%7.06	%5.78

ذات ميزة تنافسية، كما بينت أن تكوين التجمعات في الدول النامية ما زال في بداياته لكنها شهدت على وجود الوعي بأهمية الترويج للتجمعات سواء القائمة أو المحتملة في أقطارها كأسلوب فعال لجذب الاستثمار إليها في إطار خطة متكاملة للترويج لهذه التجمعات تستند إلى إبراز مزايا الموقع، فهم المنافسة، وتحديد الأسواق المستهدفة، وكيفية الاستفادة من البرمجيات المتوفرة لتحقيق ذلك وتتمثل في برنامج Loco Monitor .

### ● مشاركة في مؤتمر:

شاركت المؤسسة في المؤتمر الدولي لكلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وعدد من الشركات المحلية تحت شعار «الدول النامية ومنظمة التجارة العالمية WTO: الواقع والتحديات المستقبلية»، والذي عقد خلال الفترة 23-24 نوفمبر 2004 في مدينة الكويت. وقد حظي المؤتمر برعاية سمو رئيس وزراء دولة الكويت. وشارك فيه أكثر من 250 من الشخصيات العربية والأجنبية. وقد كان أبرز المتحدثين الرئيسيين صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، ومعالي وزير الخارجية الكويتي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح، والسيد طلال أبو غزالة، رئيس مجموعة طلال أبو غزالة الدولية. وغطى المؤتمر 30 ورقة بحثية توزعت على خمس جلسات علمية تناولت تأثير اتفاقات منظمة التجارة العالمية على نول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخاصة قطاع الطاقة، وقضايا التجارة في السلع والخدمات وتدابير الملكية الفكرية والاستثمار

الإيرلندية للاستشارات التسويقية والاستراتيجية. وقد بلغ عدد المشاركين 31 شخصا من 6 دول عربية (البحرين، الإمارات، السعودية، اليمن، الأردن، مصر)، إضافة إلى خبراء من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد). وقد استعرضت الورشة مفهوم التجمعات (clusters) التي تتكون من تواجد عدد من المؤسسات التي ترتبط بشبكة من العلاقات الإنتاجية والتجارية لإنتاج سلعة أو خدمة معينة

### أشار صاحب السمو الملكي الأمير

**طلال بن عبد العزيز آل سعود** في كلمته أمام المؤتمر إلى وجود تحولات مهمة في منطقة الخليج على المستويين المحلي والخارجي تستدعي التعامل بحذر شديد معها ولفت إلى ضرورة منح المزيد من الديمقراطية لشعوب المنطقة وتعميق إشراكهم في الحكم وإصلاح وتطوير القوانين والتشريعات بما يتناسب ومتطلبات البيئة التجارية العالمية ومواكبة التطورات العالمية. وأوضح سموه ضرورة انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية، وتبديد المخاوف بهذا الشأن وعدم الالتفات إلى نظرية المؤامرة، وأشار إلى أن الدول النامية ستكون هي المستفيد من الانضمام وذلك لأنها ستضطر إلى تطوير سلعها والى النظر في إمكانية تعزيز التبادل السلي والخدمات خاصة بين الدول المتقاربة جغرافيا والمتباعدة تجاريا مثل الدول العربية. ودعا سموه الدول العربية إلى الاستفادة من التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات وبالأخص ضرورة الاستفادة من امكانات التعليم عن بعد.

### ● مشاركة في ملتقى:

شاركت المؤسسة في أعمال الملتقى الرابع لهيئات الضمان في الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات الذي عقد في مدينة طهران خلال الفترة 13-14 ديسمبر 2004. وقد ناقش الملتقى قضايا فنية تهم صناعة الضمان، كتطورات صناعة الضمان في العالم والتعاون الفني والتعاون في مجال الاكتتاب بين الهيئات الأعضاء، واستعرض ما جاء في دراسة مقارنة تناولت أداء هذه الهيئات خلال عام 2003.

وعلى هامش هذا الملتقى، اجتمع وفد المؤسسة العربية لضمان الإستثمار مع هيئات الضمان العربية القطرية المشاركة لبحث موعد ومكان انعقاد ملتقى هيئات الضمان العربية العاشر، والذي دأبت المؤسسة على تنظيمه منذ عام 1993، وقد تم الاتفاق على عقد هذا الملتقى في دولة الكويت خلال شهر أكتوبر عام 2005 علما بأن الملتقى يضم تسع هيئات وطنية وللضمان من الأردن، مصر، تونس، الجزائر، المغرب، السعودية، سلطنة عمان، لبنان، والسودان إضافة إلى المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

### ● مشاركة في ورشة إقليمية:

شاركت المؤسسة في ورشة العمل الإقليمية حول تكوين وتطوير التجمعات الإنتاجية والتي عقدت خلال الفترة 12 - 13 ديسمبر 2004 في المنامة (البحرين)، بتنظيم مشترك بين الرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا) ومجلس التنمية الاقتصادية البحريني وشركة OCO

نوه السيد طلال أبو غزالة بأهمية إلغاء القيود المفروضة على المنافسة وتنامي مساهمة قطاع الخدمات في تدفقات التجارة الدولية وإلى التأثير السلبي لسياسات الدول المتقدمة في دعم القطاع الزراعي لديها على الدول النامية وإلى ضرورة تبسيط الإجراءات والتشريعات في المنطقة العربية لتتواءم ومتطلبات التجارة الدولية كي لا تضيع الفرصة على الدول العربية من تعزيز للمنافع المرتقبة لكون التجارة عاملاً مهماً للتنمية البشرية. ودعا إلى تعديل قوانين تشجيع الاستثمار وجعلها أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي مع ضرورة الالتفات إلى تشجيع الاستثمار الوطني واستغلاله كعنصر جذب للاستثمار الأجنبي. كما تطرق إلى ضرورة إجراء بعض الإصلاحات على أنظمة منظمة التجارة العالمية كنظام حسم المنازعات ونظام الإجراءات الانتقالية وضرورة إدراج اللفظ ضمن مواضيع المفاوضات.

الصناعية (اليونيدو). وقد استعرضت الحلقة نتائج الدراسة الأولية التي قام بها خبراء اليونيدو لأنشطة مكتب استثمار رأس المال الأجنبي في الكويت والاقتراحات المستقبلية لتطوير قدرة الكويت التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أكد معالي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح على تحول السياسة الخارجية لدولة الكويت من الدبلوماسية الوقائية والتي اتبعتها لحماية مصالحها من الأطماع والتهديدات الإقليمية المحيطة إلى سياسة الدبلوماسية الاقتصادية بعد التغييرات التي شهدتها المنطقة بسقوط النظام العراقي السابق، وان هذه الدبلوماسية ستجعل من الكويت مركزاً متقدماً وفعالاً في إعادة تشكيل المنطقة ومركزاً جاذباً للاستثمارات الأجنبية، وأشاد بالدور الذي يقوم به سمو الشيخ صباح الأحمد رئيس الوزراء في هذا المجال ولفت إلى أن الكويت ستكون قاعدة انطلاقاً رئيسية لإعمار العراق.

#### ● مشاركة في حلقة نقاش

شاركت المؤسسة في حلقة نقاش حول «جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الكويت» مع التركيز على استهداف قطاعات الخدمات والبتروكيماويات والنقل والخدمات الطبية، والتي نظمها مركز التميز في الإدارة التابع لكلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت في 29 نوفمبر 2004، بمشاركة العديد من الفعاليات الاقتصادية المحلية وممثلي القطاع الخاص والجهات الأكاديمية والبحثية وخبراء من منظمة الأمم المتحدة للتنمية

التي تؤثر على التجارة، وتأثير تحرير قطاع المنسوجات والملابس والأدوية على الدول النامية والانعكاسات المتبادلة للمطالب البيئية عليها، والبعد الاستراتيجي لمنظمة التجارة العالمية وواقع التكتلات الاقتصادية في مواجهة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وقد خرج المؤتمر بعدد من التوصيات أهمها:

- مراجعة وتطوير التشريعات والقوانين بما يتضمن تشجيع وحماية التجارة المحلية والدولية.
- تفعيل دور القطاع الخاص في تنمية اقتصاديات دول المنظمة وتفعيل قوى وعوامل السوق ومتطلبات المنافسة ومعايير الجودة.

● ضرورة تبادل الخبرات العربية في مجال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وخاصة في مجال المفاوضات ومراجعة السياسات الاقتصادية.

● الاستفادة من وحدة منظمة التجارة العالمية في إطار مركز التميز في الإدارة في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت التي تشكل نقطة ارتباط والتقاء لكافة المهتمين بقضايا التجارة العالمية.

## من الوطن العربي

### القمة الخامسة والعشرون لدول مجلس التعاون الخليجي

الصناعي الموحد الذي يهدف إلى تشجيع وتنمية المشاريع الصناعية وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي وتوسيع قاعدة الترابط الاقتصادي بين دول المجلس وعدداً من القوانين الموحدة في المجالين الزراعي والصناعي التي تصب في تعزيز التكامل وتوحيد الأنظمة والسياسات الاقتصادية لدول المجلس.

وأخذ المجلس الأعلى علماً بالتطورات الحاصلة بين دول مجلس التعاون والمجموعات الاقتصادية الأخرى وما تم توقيعه من اتفاقيات إقامة مناطق تجارية حرة ثنائية واتفاقيات إطارية للتعاون الاقتصادي.

واستعرض المجلس الأعلى مذكرة الأمانة العامة بخصوص الآثار الناتجة عن تزايد العمالة الوافدة في الدول الأعضاء ووافق على الاقتراحات والتطورات الواردة فيها واعتبر هذا الموضوع من المواضيع الحيوية والمتغيرة تبعاً للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

وإدراكاً من المجلس الأعلى لأهمية حماية البيئة فقد وافق على إقرار معايير ومقاييس بيئية

انعقدت في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين القمة الخامسة والعشرون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية برئاسة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين خلال الفترة من 20 - 21 كانون أول (ديسمبر) 2004، وسميت القمة (قمة الشيخ زايد) تخليداً لذكرى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أحد مؤسسي مجلس التعاون ورئيس أول قمة للمجلس عقدت في أبوظبي عام 1981.

يعملون خارج دولهم في دول المجلس الأخرى، ومتابعة العمل لإدخال البطاقة الذكية إلى دول مجلس التعاون.

كما استعرض المجلس الأعلى دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروع إنشاء خطوط سكك حديدية ومشروع الربط المائي بين دول المجلس، واللذين يستهدفان تسهيل تنقل المواطنين وتعزيز حركة النقل التجاري بين دول مجلس التعاون.

وأقر المجلس الأعلى عدداً من القوانين الاقتصادية الموحدة شملت قانون التنظيم

استعرض المجلس الأعلى خلال القمة ما تم من إنجازات منذ الدورة الماضية وأجرى تقييماً شاملاً للقضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية في ضوء الأحداث التي تمر بها منطقة الخليج والعالم.

وقد تضمن البيان الختامي عدة توصيات وقرارات تختص بالجانب الاقتصادي منها ما يتعلق بتعزيز المواطنة الخليجية من خلال مد مظلة التأمينية لمؤسسات التقاعد والتأمينات الاجتماعية لتغطي مواطني مجلس التعاون الذين

المنتدى إلى بحث متطلبات التنمية والإصلاحات السياسية والاقتصادية وتعديل برامج التعليم بخلافه في المنطقة العربية.

ومن ناحية أخرى رحب القادة الخليجيون بعقد القمة السادسة والعشرين في دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 2005.

وقد حقق مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنذ إنشائه عددا من الانجازات المقدرة التي شملت في المجال الاقتصادي إنشاء الاتحاد الجمركي لدول المجلس والذي دخل حيز النفاذ في مطلع عام 2003، مما أدى إلى ارتفاع حجم التجارة البينية بين دول المجلس إلى 21 مليار دولار مقارنة مع نحو 18 مليار دولار في عام 2002، وتتصدر السعودية التجارة البينية بين دول المجلس بحصة 36.5% تليها دولة الإمارات (28%) وسلطنة عمان (16%) ومملكة البحرين (10%) والكويت (6%) وقطر (4%) على التوالي.

كما اعتمد مجلس التعاون اتفاقية مركز المعلومات الجمركي وإصدار القانون الموحد لمكافحة الإغراق وإنشاء مركز التحكيم التجاري الخليجي ووضع البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة. وأقر المجلس خلال مسيرته السماح لمواطنيه بتملك العقارات والسماح بإقامة الأنشطة التجارية وممارسة المهن دون تحديد والمساواة في الضرائب والسماح للبنوك الوطنية بفتح أفرع لها في الدول الأعضاء وإنشاء الشبكة الخليجية لربط الشبكات الوطنية للصرف الألي.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية أكد المجلس مواقفه الثابتة بدعم حق سيادة دولة الإمارات على الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران وأكد مواقفه الثابتة في التعاطف والتضامن مع الشعب العراقي ورفض تجزئة العراق والتدخل في شؤونه الداخلية، وعبر عن قلقه لعدم استقرار الأمن في العراق وانعكاساته على المواطن العراقي والبنية التحتية للعراق. وعبر عن أمه في أن تعمل الإدارة الأمريكية وبالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في كل ما من شأنه تمكين الشعب العراقي بكافة فئاته من الإسهام في العملية السياسية من خلال الانتخابات.

وكذلك استعرض المجلس الأعلى تطورات القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وأمل أن تولي الولايات المتحدة قضية الشرق الأوسط أهمية كبرى للوصول إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وفيما يتعلق بعملية الإصلاحات في الشرق الأوسط أكد المجلس الأعلى التمسك بموقف ورؤية دول المجلس مع الموقف العربي وفق إعلان قمة تونس العربية بالتأكيد على ضرورة أن يكون التطوير والتحديث نابعا من دول المنطقة ومراعاة خصوصيات وظروف هذه الدول من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، ورحب باستضافة المؤتمر الثاني (لـمنتدى المستقبل) في المنامة عام 2005، وكان المؤتمر الأول قد عقد في الرباط بالمملكة المغربية ديسمبر 2004. ويهدف

موحدة في مجال الضوضاء وجودة الهواء ومعالجة المياه العادمة باعتبارها تمثل الحد الأدنى من التشريعات الواجب تبنيها في إطار السياسات البيئية القطرية.

أما فيما يتعلق بتعزيز التعاون القانوني فقد اعتمد المجلس الأعلى وثيقة الكويت للنظام الموحد لرعاية أموال القاصرين ومن في حكمهم لدول المجلس كقانون استرشادي مدته أربع سنوات، كما وافق على تمديد العمل بوثيقة مسقط للنظام الموحد للأحوال الشخصية لدول المجلس بصفة استرشادية لمدة أربع سنوات أخرى، ووافق المجلس على تمديد العمل بوثيقة الرياض للنظام الموحد للإجراءات الجزائية لدول مجلس التعاون بصفة استرشادية إلى أن تتم مراجعته واعتماده بصيغة نهائية.

وفيما يتعلق بالتنسيق وتعزيز التعاون في المجال الأمني فقد أطلع المجلس الأعلى على تقرير مفصل حول ما تتخذه الدول من إجراءات وتبادل للمعلومات وتنسيق الأجهزة الأمنية، وعبر عن ارتياحه للجهود المبذولة والإنجازات المتحققة، وجدد إدانته ونبذته للإرهاب ودعمه المطلق وتضامنه مع المملكة العربية السعودية في جهودها وما تتخذه من إجراءات لمكافحة الإرهاب.

ورحب المجلس باستضافة مملكة البحرين للمكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمكافحة جرائم غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب.

## استثمار

### عودة الأموال العربية المهاجرة

#### تقديرات الأموال العربية المهاجرة...

تتباين بشكل واضح تقديرات الأموال العربية المهاجرة وتتراوح ما بين 800 مليار دولار إلى نحو 3 تريليونات دولار. وقد اعتمدت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار تقديرات وسطية للأموال العربية المهاجرة حول 1400 مليار دولار أي 1.4 تريليون دولار.

ولم تتصدى حتى الآن بشكل جدي أية جهة مالية أو بحثية عربية لرصد ومتابعة تقديرات الأموال العربية المهاجرة على أسس علمية رغم تنامي أهمية الموضوع.

وتختلف تقديرات هذه الأموال بشكل لافت للنظر فأحيانا تتضمن استثمارات القطاع

حظي موضوع الأموال العربية المهاجرة باهتمام واسع تنامي اثر تغير الأوضاع الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وتداعياتها، وعكس الاهتمام به تزايد الدعوات والتوصيات في كافة الملتيقيات والمنتديات التي عقدت في أرجاء الوطن العربي لتعزيز الجهود القطرية والإقليمية العربية لاستقطاب هذه الأموال والدعوة إلى توجيه السيولة النقدية لأصحاب رؤوس الأموال إلى الداخل لمقابلة الاحتياجات التمويلية المتزايدة للدول العربية مع تزايد التوجه إلى تعزيز مناخ الاستثمار في المنطقة من خلال تحرير الاقتصاد والخصخصة والتوسع في دور القطاع الخاص، والعمل المتواصل لتحسين بيئة أداء الأعمال، وارتفاع العائدات على الاستثمارات في المنطقة خاصة في دول الخليج العربية مع توافر العديد من الفرص الاستثمارية التي تقدر بمئات المليارات من الدولارات في أسواق الأسهم والعقار العربية وفي قطاعات البنية التحتية من طرق وموانئ ومطارات وسكك حديدية واتصالات وتكنولوجيا معلومات وقطاعات النفط والغاز والصناعات البتروكيمياوية والتعدين والصناعات الغذائية والدوائية ومواد البناء والصناعات التحويلية وقطاعات الخدمات العامة من تعليم وصحة ومشاريع توليد الدخل لمحاربة البطالة والفقر.

## تابع استثمار

وبينها دول الخليج العربية في السنوات الحكومية الأمريكية المقومة بالدولار عام 2004 بقيت حول 43.1 مليار دولار مما يعنى أن المبالغ الضخمة التي تحصلت من ارتفاع العوائد النفطية عام 2004 والتي قدرت بنحو 210 مليارات دولار لم تجد طريقها إلى السندات الأمريكية أو أصول أخرى مقومة بالدولار كما جرت العادة بل قد تكون اتجهت إلى استثمارات اقرب إلى منطقة الشرق الأوسط وبعملات أخرى.

يلخص الجدول أدناه بعض التقديرات المتداولة والتي تعكس التباين، كالاتي:

في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 70% وتتوزع النسبة الباقية على كل من الأسواق الأوروبية (خاصة لندن وجنيف) والأسواق الآسيوية. وتقدر التقارير هذه أن نحو 40% من هذه الأموال تستثمر في محافظ استثمارية متنوعة وفي مجال العقارات وما نسبته 30% في استثمارات ذات سيولة مالية (ودائع وانونات) ونسبة 15% في أسواق السندات خاصة السندات الحكومية الأمريكية، وان كانت الأخيرة قد فقدت جزءاً من جاذبيتها، إذ أظهرت بيانات وزارة الخزانة الأمريكية أن استثمارات دول منظمة الأقطار المصدرة للنفط (اوبك)

العام (خاصة العوائد النفطية) إلى جانب استثمارات القطاع الخاص، التي يصعب حصرها، وتخضع لعدة اعتبارات منها نوعية الاستثمار (ودائع، أسهم، سندات، صناديق استثمار، أصول مالية أو عقارية)، والتوزيع الجغرافي والعملاء المستثمر فيها ومدى تأثيرها بتذبذب أسعار صرف هذه العملات على قيمة الأصول، وكذلك مدى تأثيرها بتقلب أسعار النفط وعائداته التي تؤثر على مستويات الإيرادات والإنفاق العام في الدول العربية المصدرة للنفط.

وفق تقارير المصارف الدولية فان الأموال العربية المهاجرة تتركز جغرافياً

تقديرات الأموال العربية المهاجرة الخاصة (مليار دولار)	الجهة	
800	لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)	1
1000 - 800	اتحاد المصارف العربية	2
1500 - 1000	مجلة فار ايست ايكونوميك ريفيو الصينية	3
1200	منظمة العمل العربية	4
1400	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	5
2220 (حكومية وخاصة)	مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة	6
2400	صندوق النقد العربي	7
2800	مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية	8
1500 (الثروات الخاصة لدول الخليج العربية فقط)	المنتدى الاسلامي الدولي	9
3000 (حكومية وخاصة)	تقديرات عالمية اخرى	10
1000 - 800 (اموال سعودية في الخارج منها 70% في الولايات المتحدة)	مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية	11
1200 - 800 الاستثمارات الخليجية في الخارج	جمعية الاقتصاديين البحرينية	12

أن ترتفع إلى 900 مليار دولار عام 2008 لتشكل 2.2% من أصل 40.7 تريليون دولار من الثروات عالمياً. وقد أشار التقرير إلى أن معدل نمو الثروات الخاصة في الدول العربية للفترة 2003-2008 سيكون حول 2.5% سنوياً منخفضاً عن معدل النمو العالمي (7%)

الخاصة في الدول العربية، أن هناك نحو 200 ألف ثري في الدول العربية (من يملك مليون دولار فما فوق) من أصل 7.7 مليون شخص على مستوى العالم، قدرت ثروتهم بنحو 800 مليار دولار عام 2003 شكلت ما نسبته 2.8% من إجمالي الثروات الخاصة في العالم، ويقدر

ويبين التقرير الذي صدر مؤخراً عن شركة ميريل لينش وكاب جيميني العالمية بعنوان World Wealth Report 2004، وهو من أهم التقارير السنوية المتخصصة التي تلقي الضوء على واقع ومستقبل الثروات الخاصة وبينها وضع أصحاب الثروات



ومعدلات نمو الثروة للمناطق الأخرى (أوروبا: 4.1%، إفريقيا 4.6%، أمريكا اللاتينية 5.2%، آسيا والباسيفيك 7.4%، أمريكا الشمالية 10.7%). ويلخص الجدول أدناه توزيع الثروات الخاصة وفق التقرير.

التوزيع الجغرافي	عدد الأشخاص الأغنياء 2003 (مليون شخص)	الثروة الخاصة في الأسواق العالمية 2003 (تريليون دولار)	تقديرات الثروة الخاصة في الأسواق العالمية 2008 (تريليون دولار)
أوروبا	2.6	8.7	11.0
أمريكا الشمالية	2.5	8.5	14.0
آسيا والباسيفيك	2.0	6.5	9.3
أمريكا اللاتينية	0.3	3.7	4.7
الشرق الأوسط (الدول العربية)	0.2	0.8	0.9
أفريقيا	0.1	0.6	0.8
العالم	7.7	28.8	40.7

المشروعات الضخمة المطروحة. وما زالت الموارد التمويلية المتاحة دون المعدل المأمول لتحقيق معدلات النمو المرتفعة التي تؤدي إلى الازدهار والرفاهية مع ملاحظة تواضع حركة التدفقات الاستثمارية والتجارية العربية البينية. وفي هذا الصدد بلغت القيمة التراكمية للاستثمارات العربية البينية الخاصة والمسجلة خلال الفترة من 1985 - 2003، وفق قاعدة بيانات الاستثمارات العربية البينية التي ترصدها المؤسسة العربية لبحوث الاستثمار، نحو 30.01 مليار دولار بمعدل تدفق 1.7 مليار دولار سنويا.

كما بلغ حجم التجارة العربية البينية عام 2002 نحو 40 مليار دولار شكلت نسبة 10% من التجارة العربية الإجمالية، وتراوح معدل تدفق الصادرات العربية البينية خلال الفترة من 1981 إلى 2002 حول 8.0%.

وكذلك الحال بالنسبة لجهود استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد استطاعت الدول العربية مجتمعة جذب ما قيمته 46.7 مليار دولار خلال الفترة 1995 - 2003 من الاستثمارات الأجنبية المباشرة شكلت حصة ضئيلة جدا حول 0.7% من إجمالي هذه التدفقات الواردة عالميا ونحو 2.8% من إجمالي التدفقات المتجهة للدول النامية. بينما صدرت

دولار سنويا ولا بد من العمل على توطيئهم في فرص مجزية في المملكة.

كما تعتبر أموال المغتربين العرب في الخارج مصدرا تمويلياً مهماً إن أحسن اقتناعهم بجدوى توطيئ استثماراتهم في الوطن الأم. وقد اتخذت إجراءات في هذا الصدد، من ضمنها إنشاء وزارات للمغتربين وتنظيم مؤتمرات لهم، لدى عدد من الدول العربية خاصة مصر ولبنان والأردن وسوريا. وفي هذا الصدد تشير بعض المصادر إلى أن أموال المغتربين المصريين في الخارج تقدر بنحو 120 مليار دولار، وأموال المغتربين السوريين بما يزيد عن 60 مليار دولار، وأموال اليمنيين المغتربين بنحو 2.4 مليار دولار.

من جهة أخرى تعتبر الاستثمارات الإسلامية مورداً تمويلياً مهماً خاصة بعد أن شهدت تنامياً ملحوظاً في معظم الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج العربية التي يقدر أن حجم الاستثمارات التمويلية الإسلامية لديها قد بلغ نحو 250 مليار دولار عام 2003 تديرها نحو 267 مؤسسة إسلامية، وأن نسبة نمو هذه الأصول تتراوح ما بين 15% - 20% سنويا.

**أهمية عودة الأموال العربية المهاجرة...**  
تحتاج الدول العربية إلى مصادر تمويلية هائلة لمقابلة احتياجات الاستثمار في

وبدورها أشارت مجلة فوربس في عددها الصادر 15 آذار (مارس) 2004 إلى أن عدد أصحاب المليارات (من يملك مليار دولار فما فوق) عالمياً ارتفع هذا العام إلى 587 بزيادة 64 ثرياً جديداً عن العام الماضي، وبلغ صافي الثروات الخاصة لهؤلاء الأشخاص 1.9 تريليون دولار. وقد دخل 13 مليارديرا عربيا بصافي ثروة خاصة بقيمة 56.6 مليار دولار يتوزعون كالاتي: 8 من المملكة العربية السعودية، 2 من الكويت، 2 من الإمارات وشخص واحد من لبنان.

ومن جهة أخرى تتزايد أهمية تقديرات الأموال المحولة خارج الدول العربية من العمالة الوافدة لديها مما يعني فرصاً ضائعة للاستثمار ويخلق نزيفاً آخر للأموال. وفي هذا الصدد تقدر دراسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن حجم تحويلات العمالة الوافدة، التي تقدر بنحو 12.95 مليون شخص، بلغت تراكمياً خلال الفترة من عام 1975 إلى عام 2002 نحو 413 مليار دولار أي بمعدل 27 مليار دولار سنويا، منها 16 مليارات من السعودية و4 مليارات من الإمارات سنويا. وكان محافظ الهيئة العامة للاستثمار السعودية قد قدر أن القطاع السعودي الخاص يحول للخارج سنويا نحو 4.8 مليار دولار، كما يحول الوافدون العاملون في المملكة مبلغ 13.3 مليار

## (تابع) استثمار

دولار) وتنمية الصومال في مجالات البنية التحتية والصحة والخدمات الأساسية والتعليم والطرق والهواتف، والمبادرة الدولية لدعم التنمية وإعادة البناء في فلسطين.

● **البورصة العربية الموحدة: انطلقت مؤخرا ومقرها القاهرة** وستعزز الجهود القطرية العربية لاستقطاب رؤوس أموال عربية وأجنبية في أسواقها المالية والادراج المشترك والربط بين الأسواق المالية العربية التي ارتفعت القيمة السوقية لها في نهاية الربع الثالث من عام 2004 إلى نحو 495 مليار دولار وفق مصادر صندوق النقد العربي. وعلى الرغم من أن أسواق السندات في المنطقة العربية مازالت في مراحل تطورها الأولى، إذ بلغ إجمالي ما تم إصداره من السندات الحكومية العربية في نهاية عام 2003 نحو 150 مليار دولار، كما أن أسواق سندات الشركات ما زالت محدودة وتتركز في عدد من الدول العربية منها الكويت ومصر والأردن، إلا أنه يتوقع ازدهارها وعميق الإفادة من الأدوات الاستثمارية والتمويلية التي توفرها.

● **مراكز عربية لاستقطاب الاستثمارات المهاجرة: منها مركز دبي المالي** الذي سيعمل كمنطقة مالية حرة تجمع بين نظام الأوفشور والأطر التنظيمية الأكثر تقدماً لهدف استقطاب الأموال العربية المهاجرة وحصّة مقدرة من الاستثمارات المحفظة وتوفير خدمات التمويل والتأمين وإعادة التأمين وإصدار السندات والأسهم وإدارة المحافظ الاستثمارية والخدمات المصرفية الخاصة والخدمات الإسلامية. ويتوقع أن يستقطب 150 شركة مالية دولية بحلول عام 2007. وكذلك المناطق الحرة (منها جبل علي ورأس الخيمة) والمناطق الاقتصادية الخاصة (منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة) والمناطق الصناعية المؤهلة كما في الأردن ومصر.

● **القطاع العقاري: شهد قطاع العقار ازدهارا** هائلا في دول الخليج وعدد من الدول العربية الأخرى لم يسبق له مثيل وسجل معدلات نمو هائلة مع إطلاق استثمارات عقارية سكنية وتجارية واستثمارية بمبالغ ضخمة ذات عوائد مجزية وعدداً متزايداً من المشاريع العقارية المتميزة مثل مشروع النخلة في دبي ومشروع اللؤلؤة في قطر ومشاريع أخرى في السعودية والبحرين ومصر والمغرب. ويقدر حجم سوق العقار

دولار خلال عامي 2000 و 2001 أي بإنخفاض نسبته 30% - 50% من قيمتها، واستمرت هذه الاستثمارات في التعرض لخسائر مقاربة في الأعوام التالية.

● **التحسن المتواصل في البيئة الاقتصادية العربية:** تدل المؤشرات الاقتصادية والمالية وكذلك المؤشر المركب لقياس المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار الذي تصدره المؤسسة سنويا على تحسن مستمر في مناخ الاستثمار في الدول العربية، مما يجعلها أكثر قابلية لاستقطاب الأموال العربية المهاجرة من خلال فرص متاحة مجزية في قطاعات جديدة أو تقليدية تم فتحها أمام القطاع الخاص.

● **انطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2005 وتوحيد العملة الخليجية في إطار اتحاد نقدي بحلول عام 2007:** سيكونان عاملين ايجابيين لعودة الاستثمارات المهاجرة تدريجيا لأن مثل هذه الترتيبات الإقليمية وشبه الإقليمية من شأنها تعزيز بيئة الاستثمار وتسهيل حركة التجارة والاستثمار بين الدول العربية وكذلك بين مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي.

### فرص الاستثمار المتاحة...

● **متطلبات الاستثمار في الدول العربية:** تحتاج الدول العربية لاستثمارات تقدر بمئات المليارات في السنوات القليلة المقبلة في إطار برامج الخصخصة والبوت (BOT) والقطاعات ذات الأولوية وبينها مشروعات البنية التحتية (طرق وموانئ ومطارات واتصالات ووحدات توليد كهرباء وتعليه مياه وسدود وسكك حديدية) والسياحية (خاصة المشروعات الترفيهية المتميزة والقرى السياحية) والصناعية (خاصة الصناعات البتروكيمياوية) والزراعية (خاصة في السودان الذي يملك 200 مليون فدان من الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية) والعقارية (خاصة إقامة المشاريع الإسكانية)، الخدمات العامة (خاصة الخدمات الصحية والتعليمية) بعد فتحها للقطاع الخاص، إضافة إلى الاستثمارات الضخمة المطلوبة لتنمية قطاعات الاقتصاد الجديد المتعلقة بتطوير صناعة البرمجيات وأجهزة الحاسوب والتطبيقات الرقمية والتجارة الالكترونية وخلافه.

● **مبادرات:** تشمل جهود إعادة إعمار العراق (55 مليار دولار) وتنمية جنوب السودان (16 مليار

الدول العربية مجتمعة استثمارات مباشرة خارج أقطارها خلال الفترة ذاتها (1995-2003) بما مقداره 4.1 مليار دولار بمعدل تدفق سنوي حول 513 مليون دولار، شكلت تراكميا نسبة هامشية بلغت أقل من 0.1% من العالم و0.5% من حصة الدول النامية وفقا لتقرير الاستثمار الدولي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد).

### أسباب تحفز عودة الأموال العربية المهاجرة...

● **أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001:** أدخلت مخاطر سياسية جديدة للدول العربية تتعلق بخطر الإرهاب الدولي، كما أثارت مخاوف تجميد ومصادرة الأرصدة والأموال العربية في الخارج خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ظهرت حملات غير عادلة ضد المصارف الإسلامية ربطتها بالإرهاب تزامنت مع تنامي المشاعر المعادية للعرب خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بتجميد مئات الحسابات المصرفية العائدة لأشخاص ومنظمات عربية في إطار قوانين تعزيز الأمن الداخلي التي طبقتها الولايات المتحدة بعد تلك الأحداث.

● **تراجع سعر صرف الدولار:** تضررت الدول العربية المصدرة للنفط بفعل انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي إذ قدرت خسائر العائدات النفطية والمشتقات لدول الخليج العربية المصدرة للنفط بسبب تراجع أسعار النفط وضعف سعر صرف الدولار الأمريكي المسعرة به مقابل العملات الرئيسية الأخرى نحو 60 مليار دولار عام 2002 إلا أن هذه العوائد رغم ارتفاعها بتحسّن أسعار النفط عامي 2003 و2004 وارتفاع الصادرات النفطية لمواجهة الطلب المتنامي، إلا أنه نتيجة انخفاض سعر صرف الدولار خسرت نحو 25% من قيمتها خلال هذين العامين بما يقدر بنحو 68 مليار دولار.

● **أسباب اقتصادية:** قدرت الخسائر التي لحقت بالاستثمارات العربية المهاجرة بسبب الركود الاقتصادي خاصة في الدول المتقدمة وبسبب تراجع أسواق الأسهم العالمية وانخفاض سعر صرف الدولار وأسعار الفائدة العالمية بما يعادل 400 مليار

(Swap)، وجزء من ذلك الدين الخارجي المستحق على العراق للدول العربية.

- يلخص الجدول أدناه أهم البيانات الاقتصادية الكلية للدول العربية لعام 2003 وفق أحدث إصدار للتقرير الاقتصادي العربي الموحد (سبتمبر 2004):

وأعلن أنه مع بداية عام 2005 سيتم العمل بالسوق الالكترونية المشتركة للدول العربية.

- مبادلة الديون العربية: التفكير جدياً بمبادلة الدين العام للدول العربية المقدر بنحو 144 مليار دولار عام 2002 إلى استثمارات عربية- عربية (Debt equity)

والممتلكات في دول الخليج العربية لوحدها بنحو 150 مليار دولار.

- الخريطة الاستثمارية العربية: أطلق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على الموقع الشبكي الخاص به خريطة استثمارية تشمل 4 الاف فرصة في 15 دولة عربية،

النسبة للنتائج المحلي الإجمالي العربي	القيمة بالمليار دولار	البند
(2.0% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)	723	الناتج المحلي الإجمالي العربي
20%	148	اجمالي الانفاق الاستثماري
69%	502	التجارة الخارجية
30%	219	إجمالي النفقات الحكومية
31%	224	إجمالي الإيرادات الحكومية
20%	142	منها الإيرادات النفطية
20%	147	الدين العام الخارجي
45%	325	الدين العام الداخلي
23%	169	الاحتياطيات الرسمية من غير الذهب
91%	659	الموجودات الإجمالية للمصارف التجارية العربية
61%	438	إجمالي الودائع في القطاع المصرفي العربي
39%	274	إجمالي الائتمان للقطاع الخاص
0.4%	3.1	إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية

## اتجاهات

### تطور الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية

استثمارات من القطاع الخاص (94%)، وبلغ حجم الاستثمار في (جبيل 1) 64 مليار دولار شكلت حصة القطاع الخاص منها 81%. وستوفر مشاريع (جبيل 2) نحو 385 ألف فرصة عمل منها 14% مباشرة للمواطنين السعوديين، وسيساهم المشروع الضخم الذي دشنت مؤخراً لإنتاج النفط من حقل القطيف (البري والبحري) بمعدل 1.1 مليون برميل يوميا من النفط و370 مليون متر مكعب قياسي من الغاز الطبيعي المصاحب كلقيم لدعم الصناعات البتروكيماوية في المملكة.

تواصل نشرة ضمان الاستثمار متابعة عامة للمستجدات التي تشهدها البيئة الاستثمارية في الدول العربية وفق محاور تعنى بحجم واتجاهات التدفقات الاستثمارية والقطاعات الجاذبة للاستثمار والعلاقات الإقليمية والتطورات النوعية لجهة تبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لحسن التخطيط الاستراتيجي على مستوى القطر ومستوى المؤسسة. في هذا الإطار ندرج تلك المستجدات التي أمكن رصدها خلال الربع الأخير من العام.

مشاريع مشتركة 1026 ترخيصاً بتمويل قدره 12.3 مليار دولار. وقد دشنت السعودية مدينة صناعية جديدة (جبيل 2) للصناعات التحويلية باستثمارات تبلغ نحو 56 مليار دولار تتم خلال أربع مراحل تنتهي مع عام 2024، معظمها

### تدفقات استثمارية للدول العربية...

#### ● السعودية:

بلغ عدد التراخيص التي صدرت عن الهيئة العامة للاستثمار (ساجيا) لإنشاء مشاريع صناعية سواء أجنبية بالكامل أو

## ● تونس:

أعلنت الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار (فيبا) أن قيمة الاستثمارات الصناعية بلغت خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2004 نحو 529 مليون دولار، استحوذ قطاع الصناعات الغذائية على أكثر من 33% من هذه الاستثمارات بقيمة 177 مليون كما استحوذت استثمارات الصناعات الميكانيكية والكهربائية على نسبة 16% بقيمة 83 مليون دولار، وقد وفرت الاستثمارات الجديدة نحو 9 آلاف فرصة عمل هذا العام. وتستهدف تونس استقطاب استثمارات أجنبية بقيمة 833 مليون دولار مع نهاية عام 2004.

## ● سوريا:

وافق المجلس الأعلى للاستثمار في شهر نوفمبر من العام 2004 على إقامة 64 مشروعاً جديداً بموجب قانون الاستثمار رقم 10 وتعديلاته، شملت قطاعات متعددة منها صناعية وزراعية إضافة إلى مشروع لمعالجة المخلفات السائلة.

## ● مشاريع استثمار أجنبي أخرى

رصدت مجموعة من الاستثمارات الأجنبية أو الأجنبية - العربية في عدد من القطاعات الحيوية، منها استثمارات في قطاع النفط في اليمن لبناء مصفاة جديدة قرب رأس عيسى على البحر الأحمر بقيمة 300 مليون دولار بمشاركة أجنبية بحصة 60% في إطار تجمع مصرفي واستثماري، وستنفق شركة نمساوية مبالغ 14 مليون دولار لجهود الاستكشاف النفطي في محافظة شبوه في اليمن، وحصلت شركة بكتل الأمريكية على عقد ضخ بقيمة 1.5 مليار دولار لتطوير المرحلة الثالثة من خط الغاز البري (مصنع حبشان) في دولة الإمارات يتوقع الانتهاء منه خلال 3 سنوات، كما فازت مجموعة فرنسية بالتعاون مع مجموعة إماراتية بعقد قيمته 62 مليون دولار لبناء محطة غاز جديدة في الإمارات، وتم بحث إنشاء شركة مصرية - كندية لإقامة مشروع لإنتاج البتروكيماويات بكلفة تصل إلى 500 مليون دولار وبطاقة إنتاجية تبلغ 1.2 مليون طن سنوياً، وفي قطاع الصناعات التحويلية تم الاتفاق بين شركة قطر للبتروكيمياويات وشركة نرويجية على إنشاء مصنع ألومنيوم بكلفة 3 مليارات دولار وتملك الشركة

النرويجية حصة 49% من المشروع الذي يهدف لإنتاج 570 ألف طن في المرحلة الأولى. وفي قطاع السياحة، تم الإعلان عن نية شركة سياحية ألمانية لإنشاء 6 فنادق بالساحل الشمالي في مصر بإجمالي استثمارات تصل إلى 600 مليون دولار خلال 5 سنوات، كما تدخل شركة ماليزية مع شركة دولية أخرى وشركة إماراتية لإقامة مشروع لؤلؤة الإمارات على جزيرة أبو الشعوم في أبوظبي بمبلغ 9.5 مليار دولار.

## ● من جهة أخرى انسحبت شركة أمريكية

تقود اتحاداً استثمارياً من مشروع قيمته 325 مليون دولار لإعادة بناء طرق وجسور وسكك حديدية ومطارات في العراق وهذه أول مرة ينسحب فيها متعاقد كبير من مشروعات إعادة إعمار في العراق، ويسود خوف من أن يؤدي تردى الوضع الأمني إلى انسحابات مماثلة.

## ● فتح قطاعات جديدة للاستثمار...

في إطار برنامج متكامل لخصخصة مؤسسات القطاع العام التي تبلغ 361 مؤسسة، تم مؤخراً فتح القطاع المصرفي الليبي وبشكل تدريجي أمام الاستثمار الأجنبي، وفي الجزائر أعلن عن برنامج لخصخصة كافة المؤسسات العامة التي تنشط في عدة قطاعات والتي تقدر بنحو 1200 مؤسسة باستثناء 3 مؤسسات استراتيجية (سوناطراك، سونلغاز، والسكك الحديدية)، وفي الكويت تم الإعلان عن السماح للمصارف الأجنبية بالعمل وفي هذا الإطار منح أول ترخيص لمصرف فرنسي، وفي سلطنة عمان تم السماح للأجانب بتملك العقارات والأراضي في المجمعات السياحية، وفي الإمارات تم السماح لشركات التأمين الأجنبية بدخول سوق التأمين وفق شروط ومعايير محددة، وفي السعودية تم فتح مجال خدمات الطاقة (من حفر وهندسة وتصنيع معدات) للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وفي سوريا تم الإعلان عن فتح صناعة الأجهزة الإلكترونية المنزلية والمياه المعدنية ضمن قطاع الصناعات التحويلية للاستثمار الخاص، كما فتح الأردن قطاع الإعلام للاستثمار واستكملت إجراءات تسجيل مشروع استثماري إعلامي بقيمة مليار دولار.

## ● تنامي الاستثمارات العربية البينية...

## ● في قطاع السياحة

في ظل انتعاش حركة السياحة العربية البينية والتوجهات الحكومية العليا للنهوض بالقطاع السياحي تم الإعلان عن البدء في عدة مشاريع استثمارية بقيمة تتجاوز ملياري دولار، ففي اليمن تم البدء في تنفيذ قرية سياحية ستبلغ استثماراتها نحو 550 مليون دولار، كما أعلنت شركة سعودية عن البدء في تنفيذ مشروع إنشاء قرية سياحية على جبل حرائه باستثمارات تبلغ 25 مليون دولار، وأعلنت الهيئة العامة لتنمية وتطوير الجزر اليمنية عن توافر 4400 فرصة استثمارية في الجزر اليمنية في مجالات النشاط الاقتصادي والبنية التحتية توفر نحو 250 ألف فرصة عمل، وفي الإمارات وقعت شركة سعودية عقداً بمبلغ 33 مليون دولار لاستثمار حديقة زعيل في إمارة دبي، وتم في البحرين تأسيس شركة بحرينية - كويتية مشتركة برأس مال يبلغ 24 مليون دولار لتطوير منتزه عين عذارى، وأعلن في الأردن عن قيام شركة بحرينية بالتعاون مع شركاء إماراتيين للاستثمار في مشروع «المدن الملكية» الضخم الذي سيتم على مرحلتين هما بوابة الأردن والضواحي بتكلفة تصل إلى مليار دولار. وفي لبنان أعلن عن انطلاق أكبر مشروع ترفيهي في الشرق الأوسط «حبتور لاند» باستثمارات إماراتية يقام على مساحة 107 آلاف متر مربع، وفي سوريا يجري العمل على وضع خطة لطرح 100 موقع سياحي للاستثمار في العام القادم.

## ● في قطاع الصناعة

تم في اليمن تأسيس مشروع مصنع اسمنت باتيس في محافظة أبين تابع للشركة اليمنية السعودية للأسمنت بكلفة 150 مليون دولار وسيبدأ التشغيل عام 2007 بطاقة مليون طن سنوياً، وهو الثاني من نوعه الذي تساهم فيه شركات سعودية إذ تم قبلها بفترة وجيزة إنشاء الشركة العربية اليمنية للأسمنت المحدودة باستثمارات سعودية - يمنية ورأس مال بلغ نحو 100 مليون دولار لتصنيع وتسويق الاسمنت محلياً، وكذلك تم إنشاء مصنع للحديد برأس مال يبلغ 12.5 مليون دولار باستثمارات خليجية - يمنية مشتركة، كما أعلن عن إقامة مصنع لتعليب الأسماك

### علاقات عربية بينية في مجال التدريب...

شهدت العلاقات العربية البينية تطورا ملحوظا لجهة تقديم برامج تدريبية وخدمة الدعم الفني في مجالات تأهيل القوى العاملة وتنظيم العمل المهني لتعزيز قدرات الموارد البشرية العربية ونقل الخبرة. وفي هذا الصدد قدمت الأردن عدداً من برامج التدريب للكوادر العراقية في مجالات متعددة منها تزويد المياه والصرف الصحي والكهرباء، وكذلك دورات تدريبية لمهندسي طيران سوريين يعملون لدى مؤسسة الطيران السورية، كما قامت ببحث التعاون في مجال التدريب مع وزارة القوى العاملة والتدريب الليبية على هامش المؤتمر العربي الثاني لتنمية الموارد البشرية والتدريب الذي عقد في العاصمة الأردنية خلال الفترة 22 إلى 23 نوفمبر 2004. ومن جهة أخرى في مصر، وضعت الشركة القابضة لكهرباء مصر برنامجاً لجعلها مركزاً عالمياً لتدريب الكوادر العربية والإفريقية على تشغيل الشبكات الكهربائية ونظم الإدارة والقيادة وفق أحدث التكنولوجيات العالمية. وفي هذا الإطار تم تدريب 40 متدرباً من سوريا و123 متدرباً من فلسطين والأردن والسعودية والسودان وجزر القمر وسيتم تدريب 75 متدرباً عراقياً لتشغيل وصيانة المحطات البخارية من خلال 18 مركزاً للتدريب تابع لها.

### علاقات جديدة...

واصلت الدول العربية تنويع علاقاتها مع دول ومناطق جديدة منها كازاخستان (مع سلطنة عمان) وفيتنام (مع المغرب) واندونيسيا (مع الجزائر) ولوكسمبورغ (مع الكويت) واليابان (مع الإمارات). وفي إطار الانفتاح الذي شهدته علاقات الدول العربية مع الصين، يجري في سوريا الإعداد لإنشاء مدينة صناعية صينية في المنطقة الحرة في عدرا القريبة من دمشق تضم 600 معمل ومصنع و170 شركة صينية بهدف إنتاج العديد من السلع الصينية وتوزيعها انطلاقاً من سوريا كمنصة إلى 17 دولة شريكة تجارياً. وفي مصر تم توقيع مذكرة تفاهم بين خمس جهات مصرية وصينية لإنشاء شركة مساهمة مصرية لإنتاج البطاقات الذكية لتطوير الدفع الإلكتروني برأسمال 1.6 مليون دولار وحصّة صينية تبلغ 15.5%، وفي العراق جرت دعوة

بتملك حصّة رئيسية في بنك قطر الدولي، وتملك بيت الاستثمار العالمي (جلوبال) من الكويت حصّة استراتيجية في بنك مسقط الدولي بالبحرين، والذي افتتح مؤخراً باستثمارات عمانية - إماراتية، وأعلن عن صدور الموافقات اللازمة لتحويل شركة سعودية استثمارية في تونس إلى مؤسسة مصرفية من المتوقع أن تمارس النشاط المصرفي في تونس العام المقبل.

### ● في قطاع الاتصالات

فازت شركة الاتصالات الإماراتية بترخيص تشغيل شبكة الهاتف الثابتة في السودان وبلغ سعر الترخيص الممنوح للشركة 54 مليون دولار أمريكي. وأعلنت شركة الاتصالات الكويتية المتنقلة أنها تتباحث مع شركة الاتصالات الفلسطينية (جوال) لشراء حصّة رئيسية فيها. كما سلمت هيئة الاتصالات السعودية رسمياً الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة اتحاد اتصالات الإماراتية، وسيتم طرح الرخصة الثالثة منتصف عام 2006.

### ● في قطاع النفط والبتروكيماويات

أعلن في سلطنة عمان أن مؤسسة الخليج للاستثمار (مقرها دولة الكويت) قد قامت بشراء حصّة تعادل 20% من حصّة شركة النفط العمانية في مشروع البولي بروبيلين المزمع إقامته باستثمارات تصل إلى 313 مليون دولار. وتم في سوريا توقيع عقد مشاركة بالإنتاج لمدة 25 عاماً بين الشركة السورية للنفط وشركة تونسية للتنقيب عن النفط والغاز يترتب بموجبه على الأخيرة انفاق مبلغ 14 مليون دولار في سوريا.

### ● في قطاع العقارات

للإفادة من الفرص العقارية الواعدة، أعلنت شركة إماراتية تأسيس استثمار مشترك مع شركة سعودية للتطوير العقاري في السعودية برأس مال يبلغ نحو 266 مليون دولار وكذلك أعلنت شركة إماراتية أخرى تأسيس شركة جديدة بالتعاون مع شركة سعودية لتشديد المباني في المملكة وباقي دول الخليج. وأعلنت شركة بيت الاستثمار الخليجي تأسيس شركة عقارية في دولة الإمارات برأس مال يبلغ 83.3 مليون دولار بمساهمة من مستثمرين كويتيين وخليجيين.

باستثمارات كويتية بلغت نحو 1.2 مليون دولار. وفي مصر بدأ الإنتاج في مشروع سعودي-مصري مشترك باستثمارات تبلغ 3 ملايين دولار لإنتاج زيت الزيتون، وأعلن عن إقامة مصنع لإنتاج خامات السيراميك باستثمارات كويتية تصل إلى 25 مليون دولار. وتم تأسيس شركة لتمويل مشروعات صناعية وزراعية والاستثمار في أسهم الشركات الكبرى بمساهمة عربية ودولية ورأس مال يبلغ نحو 160 مليون دولار، وأعلن في قطر عن تأسيس شركة قطرية - عمانية للاستثمار برأس مال نحو 82 مليون دولار تملك حكومتا قطر وسلطنة عمان 40% من أسهمها وسيطرح الباقي للاكتتاب لمواطني البلدين، واتفقت أربع من كبريات المجموعات الاستثمارية السعودية على إقامة مشروع لبناء مدينة صناعية في إمارة الشارقة باستثمارات تصل إلى نحو 820 مليون دولار أمريكي. وفي الجزائر أعلن صندوق استثماري جزائري - كويتي مشترك عن شراء حصّة تعادل 15% من رأس مال المجمع العمومي الجزائري للصناعة الدوائية «صيدال» المملوك للدولة في صفقة بلغت قيمتها 15.2 مليون دولار.

### ● في قطاع المصارف

تزايد عدد المصارف التي أعلنت عن عزمها الدخول في أسواق عربية جديدة أو افتتاح أفرع لها في هذه الدول، ففي سوريا وافقت رئاسة الوزراء لثلاثة بنوك عربية (من لبنان والأردن) بالعمل في سوريا، بعد أن تم الطلب من هذه البنوك زيادة رأس مالها إلى 60 مليون دولار وتم إشهار بنك سوري - بحريني برأس مال يبلغ نحو 100 مليون دولار، ويعتزم بنك قطر الوطني وشركة سورية خاصة إنشاء بنك إسلامي برأس مال نحو 50 مليون دولار حال صدور التعديلات على قانون المصارف السوري للسماح للبنوك الإسلامية بالعمل فيها، وفي السودان تم البدء بإنشاء بنك مصري-سوداني مشترك برأس مال يبلغ نحو 20 مليون دولار. كما أفتتح فرع للبنك السعودي-البحريني في السعودية. وأعلن مصرف بحريني عزمه فتح فروع له في فلسطين.

ومن جهة أخرى، تنامي عدد المصارف العربية التي تملك مصارف عربية أخرى حصصاً منها، فقد قام بنك الكويت الوطني

أخرى، وقعت مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية والمركز العماني لترويج الاستثمار وتمتية الصادرات، على هامش اجتماعات اللجنة الأردنية - العمانية المشتركة، على مذكرة تفاهم تنظم ترويج وتشجيع الاستثمار بين البلدين لغرض تبادل التجارب والخبرات إلى جانب عقد برامج ترويجية مشتركة.

وعلى صعيد التطورات التشريعية، أصدرت سوريا قانونا لإقرار نظام جديد للعقود والتعاقد (المناقصات والمزايدات) لمشاريع الجهات العامة ليستبدل القوانين المعمول بها في هذا الإطار الصادرة عام 1969 وعام 1974 وعام 1982، كما وافق مجلس الوزراء السوري على منح إجازات استيراد للمشاريع السياحية الكبرى التي تزيد قيمتها الاستثمارية على 3 ملايين دولار من دون تحويل القيمة عن طريق مصرف محلي تشجيعا للمستثمرين الأجانب والعرب والمغتربين السوريين، كما يجري إعداد مشروع قانون جديد للشركات التجارية يستبدل ذلك الصادر عام 1949، ويتم العمل على إصدار قانون البورصة وتعديل قانون الدخل لجهة تخفيض ضريبة أرباح الشركات المساهمة. وفي مصر صدر قرار يلغي إلزام الشركات ببيع 75% من عائداتها من النقد الأجنبي للبنوك، كما تم الإعلان عن خطة لتطوير سوق رأس المال ودخول أدوات مالية جديدة، وتأتي هذه الخطوة ضمن برنامج حكومي شامل لتغيير فكر ونظام جذب الاستثمار، ومن ناحية أخرى تم إنشاء أول صندوق استثمار لتمويل الصناعة باستثمارات قدرها 100 مليون دولار ويعد هذا الصندوق إحدى الآليات الجديدة لتمويل الصناعة في مصر، وتناقش في دولة الإمارات مسودة اللائحة التنفيذية لقانون تجريم غسل الأموال تمهيدا لإقراره.

وفي إطار مسعى الدول العربية لتيسير الإجراءات لتحسين بيئة أداء الأعمال، تم إعداد دراسة حول بيئة الاستثمار في مصر بالتعاون مع البنك الدولي تناولت رصد المعوقات التشريعية وقوانين العمل والتأمينات الاجتماعية. وأشارت النتائج الأولية للدراسة إلى أن ارتفاع الضرائب وبطء التقاضي من أبرز العوائق أمام الاستثمار. وفي الإطار ذاته تعمل الهيئة العامة

المنطقة توقع مثل هذه الاتفاقية بعد الأردن عام 1997. وقد أبرمت الأردن مؤخرا اتفاقية مماثلة مع الاتحاد الأوروبي لإقامة مناطق صناعية مؤهلة معفاة من الجمارك لصادراتها إلى أوروبا. ووقعت البحرين خلال هذه الفترة على اتفاقية تجارة حرة ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية (FTA)، وكانت كل من الأردن والمغرب قد وقعتا اتفاقيات مماثلة وتتفاوض بشكل منفرد باقي دول مجلس التعاون الخليجي للدخول في مثل هذه الاتفاقية الثنائية. ووقعت سوريا على اتفاقية تجارة حرة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

### وبالنسبة لتأسيس مناطق حرة

وصناعية جديدة، تم مؤخرا الموافقة على تخصيص منطقة صناعية للمستثمر الأجنبي في شمال دولة الكويت، كما افتتحت المنطقة الحرة في الكرامة على الحدود الأردنية - العراقية لتكون نقطة انطلاق للسلع الأردنية وتجارة الترانزيت إلى العراق وستباشر عملها في مطلع العام 2005. وأعلنت قطر أنها تخطط لإنشاء أول منطقة تجارية حرة في البلاد ستضم ميناء جديد ومطار جديد بكلفة 206 مليون دولار. كما يتم النظر في إقامة 7 مناطق صناعية في فلسطين، 3 منها على الحدود بين غزة والمناطق المحتلة في 1948 و4 في مناطق بالضفة الغربية.

### تطورات نوعية في بيئة الاستثمار...

تم في لبنان، في إطار تعزيز الجهود الترويجية، إطلاق حملة إعلامية للتعريف بقانون تشجيع الاستثمار وتوضيح معايير صلاحية المشروعات للترخيص في إطار قانون الاستثمار سواء للمستثمر المحلي أم الأجنبي، وفي الأردن تم إطلاق برنامج تحديث وتطوير المشروعات الاقتصادية لتحسين الإنتاجية وأعدت الحكومة الأردنية وثيقة إصلاح القطاع العام بهدف إعادة الهيكلة ورفع كفاءة إجراءات وأساليب العمل واستحدثت لها وزارة متخصصة، وتم البدء بمنح جوازات سفر خاصة لرجال الأعمال والمستثمرين من غير الأردنيين بموافقة مجلس الوزراء الأردني وتقديم مبلغ مالي لتسهيل حركتهم في البلاد، كما أطلقت بطاقة المستثمر الأردني الخاصة بتسهيل معاملاته في جميع دوائر الدولة وخاصة الجهات المعنية بالاستثمار، ومن جهة

الشركات الصينية من قبل الحكومة العراقية المؤقتة للاستثمار والمساهمة في مشاريع إعمار العراق، كما شهدت مفاوضات التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والصين نشاطا ملحوظا، وأبرمت شركة دبي انترناشونال كابيتال مع وكالة سينشور الصينية اتفاقية تعاون لتعزيز استقطاب الشركات الصينية للمنطقة وإقامة مشروعات مشتركة، وتأسيس صندوق استثماري، وناقش تجمع سعودي صيني يضم 100 شركة من الطرفين في بكين منتصف شهر ديسمبر 2004 التحضير لإنشاء شركة مشتركة للاستثمار برأس مال 50 مليون دولار للاستثمار في مجالات الطاقة والإنشاءات.

وقد شهدت العلاقات العربية - الإيرانية تقدما ملحوظا خلال الربع الأخير من العام إذ وقعت إيران عدة اتفاقيات تعاون مع دول عربية منها الكويت. ومن جهة أخرى تم الترخيص لإنشاء أول مصنع للإطارات في الجبيل باستثمار يتجاوز 186 مليون دولار، وتبلغ حصة الجانب السعودي 80% والجانب الإيراني 20%. كما تم البدء بإنشاء أول مصنع سيارات في المدينة الصناعية في منطقة عدرا في سوريا برأسمال قدره 60 مليون دولار بمساهمة شركة إيرانية بحصة 40% في حين تصل المساهمة السورية من القطاعين العام والخاص إلى ما نسبته 60%. كما أعلنت شركة النفط العمانية عزمها تنفيذ مشروع لإنتاج مادة إيثلين دايلوريد التي تدخل في صناعة البلاستيك بكلفة 300 مليون دولار مملوكة بالتساوي بين شركة نفط عمان وشركة إيرانية وشركة كورية.

أما العلاقات العربية - التركية فقد شهدت خلال الفترة تقدما إذ وقعت كل من سوريا وتونس على اتفاقية تجارة حرة ثنائية مع تركيا.

على صعيد الدخول في اتفاقيات تجارية جديدة، وقعت مصر والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (Qualified Industrial Zones) تحصل بموجبها المصانع المصرية في هذه المناطق على إعفاءات جمركية على صادراتها للولايات المتحدة بداية في مجال صناعة الألبسة والمنسوجات، لتكون بذلك ثاني دولة في

الفعاليات للقضايا المستجدة التي تشهدها المنطقة والتي تمحورت حول المواضيع التالية:

● مستقبل التنمية والديمقراطية في الشرق الأوسط والحاجة إلى التغيير والإصلاح في دول المنطقة والتحديات المستقبلية والسيناريوهات التي ستكون عليها المنطقة بعد عقدين من الزمن ومعالجة العقبات المعاصرة التي تواجه تنمية القوى العاملة وتطوير المهارات ورفع مستوى الفهم المشترك للقضايا الاقتصادية التي تواجهها المنطقة.

● الاقتصاد الجديد في مجتمع المعلومات العربي، والبدء بتطبيق الحكومة الإلكترونية ومستلزمات التجارة الإلكترونية ودور الهواتف الذكية في الشرق الأوسط وعلاقة القطاع الخاص للاتصالات بهيئات تنظيم الاتصالات في الوطن العربي وبحث آخر المستجدات في أمن المعلومات.

● التوسع المصرفي عبر الحدود وخدمة الاستثمار وعمليات الدمج والتملك وتنامي دور المصارف العربية في ترويج وتمويل المشاريع الاستثمارية.

● الأسواق المالية الصاعدة والتحديات التي تواجهها ودور أسواق المال الخليجية في الوصول إلى الوحدة النقدية الخليجية.

وحكومية وأكاديمية في آذار (مارس) 2005. كما أعلن في نهاية الربع الأخير من عام 2004 عن إنشاء اتحاد المستثمرين العرب في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتعزيز دور المرأة العربية في عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة، علماً بأن مجلس سيدات الأعمال العرب كان قد أنشئ عام 1997 في إطار الجامعة العربية للغرض ذاته.

وسيشهد يناير 2005 حدثاً مهماً بدخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا) حيز النفاذ، بتحرير التعريفات الجمركية بنسبة 100% بين 17 دولة عربية دخلت المنطقة تشكل تجارتها نحو 95% من إجمالي التجارة العربية الخارجية، ويتوقع أن يعزز ذلك حركة التدفقات التجارية والاستثمارية العربية البينية، وخاصة مع السعي لاستكمال قواعد المنشأ.

عقد المؤتمرات النوعية في الدول العربية....

شهدت الدول العربية خلال الربع الأخير من عام 2004 عقد ما يزيد على 50 مؤتمراً وملتقى في 11 دولة عربية تناولت محاور جديدة لقضايا الساعة عاكسة مواكبة هذه

للاستثمار في السعودية على تذليل العقبات التي تواجه المستثمرين والتي حددت في نحو 125 عائقاً. وفي خطوة تثبت مدى جدية الدول العربية على كسب المزيد من المصداقية، تم تأسيس أول مركز إقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال ومقره البحرين. وتم إنشاء فرع عربي للمنظمة العالمية «برلمانيين ضد الفساد» ومقره بيروت.

وفيما يتعلق بتشكيل مجالس وتجمعات جديدة لرجال أعمال، اتسع نطاق الدول العربية التي أنشأت أو تعتزم إنشاء مجالس للقيادات الشابة في أقطارها تتوافق مع طرح منظمة القيادات العربية الشابة التي تأسست مؤخراً في إمارة دبي بهدف تطوير جيل جديد من القياديين الشباب (تحت 45 سنة) لتمكين الدول العربية من مواكبة تحديات العولمة وإطلاق المبادرات التي ترفع مستوى المعرفة والخبرة في المنطقة، والسعي لتكريس نماذج نجاح يحتذى بها، وقد انضمت إلى هذه المبادرة حتى الآن كل من السعودية والكويت والأردن. وفي إطار تحقيق هذه الأهداف وتنفيذا لتوصيات المنتدى الاستراتيجي العربي حول «مستقبل العالم العربي في العام 2020» الذي عقد في دبي في منتصف ديسمبر 2004، ستعقد المنظمة مؤتمراً يجمع أطرافاً خاصة

## مؤشرات

### مؤشر التنافسية العالمي 2004

الفرعية الثلاثة خمسة مؤشرات شبه فرعية تشمل التجديد ونقل التكنولوجيا والعقود والقوانين والفساد، ومدى استقرار البيئة الاقتصادية الكلية.

يغطي هذا المؤشر لعام 2004 (104) دول منها (7) دول عربية، مقارنة مع (102) دولة منها (5) دول عربية عام 2003. وقد تصدرت فنلندا المؤشر لمتعتها بمستوى عال من الإدارة الكلية للاقتصاد وبمستويات منخفضة جداً من الفساد ولكون مؤسساتها تعمل في بيئة قانونية يسودها احترام العقود والقوانين، بالإضافة إلى تفوقها في تبني التطبيقات التكنولوجية ورعاية ثقافة التجديد والابتكار. وحلت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية، فيما جاءت الدول الأوروبية

صدر مؤخراً تقرير التنافسية العالمي لعام 2004-2005 الذي يصدر سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع أكاديميين عالميين وشبكات عالمية تتألف من 109 مؤسسات شريكة، ويعتبر أداة مهمة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار. يتميز التقرير باستناده إلى بيانات وإحصاءات من مصادر قطرية ودولية ومعلومات نوعية مستقاة من مسوحات ميدانية في أوساط عينة مختارة من المستثمرين. ويتضمن تقرير التنافسية العالمي لعام 2004-2005 مؤشرين للتنافسية هما مؤشر النمو للتنافسية (Growth Competitiveness Index) ومؤشر الأعمال للتنافسية (Business Competitiveness Index).

### مؤشر النمو للتنافسية 2004...

قدرتها التنافسية. وينقسم مؤشر النمو للتنافسية إلى ثلاثة مؤشرات فرعية: مؤشر التكنولوجيا ومؤشر المؤسسات العامة ومؤشر الأداء الاقتصادي الكلي. ويندرج ضمن المؤشرات

يهدف مؤشر النمو للتنافسية إلى قياس قدرة الدول على تحقيق معدلات نمو مستدامة للمدنيين المتوسط والطويل، وتأثير ذلك على

## مؤشرات (تابع)

و(28) عالميا، ثم الأردن (35) وتونس(42) والمغرب (56) ومصر (62) والجزائر (71) على التوالي. وبالمقارنة مع عام 2003 سجلت الأردن وتونس ومصر تراجعا في ترتيبها، فيما تحسن ترتيب المغرب والجزائر، كما هو مبين في الجدول أدناه.

وبالنسبة لوضع الدول العربية، دخلت مؤشر النمو للتنافسية للمرة الأولى هذا العام كل من دولة الإمارات والبحرين وتصدرت دولة الإمارات قائمة الدول العربية التي غطاها المؤشر، بينما احتلت المرتبة 16 على مستوى العالم، وجاءت البحرين في المرتبة الثانية عربيا

الاسكندنافية (السويد، الدنمرك، النرويج) ضمن المراتب العشر الأولى. وحلت نيكاراغوا، مدغشقر، هندوراس، بوليفيا، زيمبابوي، باراجواي، إثيوبيا، بنغلاديش، انجولا، وتشاد في المراتب العشر الأخيرة من الترتيب 95 إلى 104 على التوالي.

وضع الدول العربية في مؤشر النمو للتنافسية								الدولة	التسلسل
2002		الدولة	2003		الدولة	2004			
الرصيد	الترتيب		الرصيد	الترتيب		الرصيد	الترتيب		
-	-	-	-	-	-	5.21	16	الإمارات	1
-	-	-	-	-	-	4.91	28	البحرين	2
4.07	47	الأردن	4.58	34	الأردن	4.58	35	الأردن	3
4.35	34	تونس	4.49	38	تونس	4.51	42	تونس	4
3.86	55	المغرب	3.77	61	المغرب	4.06	56	المغرب	5
-	-	-	3.84	58	مصر	3.88	62	مصر	6
-	-	-	3.39	74	الجزائر	3.67	71	الجزائر	7
دول مقارنة									
4.89	21		5.07	18		4.90	29	كوريا الجنوبية	
4.70	27		4.83	29		4.88	31	ماليزيا	
3.31	69		3.65	65		3.82	66	تركيا	

والمغرب (46) والبحرين (40)، الأردن (43) والمغرب (46) ومصر (66) والجزائر (89) على التوالي. وبالمقارنة مع عام 2003 تحسن ترتيب تونس والمغرب، فيما تراجع ترتيب كل من الأردن ومصر والجزائر في هذا المؤشر. كما يوضح الجدول المبين في الصفحة التالية.

تشاد وانجولا في المراتب العشر الأخيرة من الترتيب 94 إلى 103 على التوالي. وبالنسبة لوضع الدول العربية، تصدرت أيضا دولة الإمارات الدول العربية التي دخلت في مؤشر الأعمال للتنافسية أيضا وحلت في الترتيب 28 عالميا، تلتها تونس (32)

### مؤشر الأعمال للتنافسية...

يهدف مؤشر الأعمال للتنافسية، الذي كان يعرف سابقا بمؤشر التنافسية الاقتصادي الجزئي (Microeconomic Competitiveness Index) إلى قياس القدرة التنافسية للشركات كوحدات إنتاجية تتوخى الربحية والعوامل التي تؤثر على مستويات الإنتاجية في القطر. وينقسم المؤشر إلى مؤشرين فرعيين هما مؤشر تعقيدات الممارسات العملية ونوعية استراتيجيات الشركة ومؤشر بيئة الأعمال الاقتصادية الجزئية التي تتنافس فيها الشركات المحلية.

يغطي هذا المؤشر لعام 2004 (103) دول منها (7) دول عربية، مقارنة مع (101) دولة منها (5) دول عربية لمؤشر التنافسية الجزئي عام 2003. وقد تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية المؤشر بعد أن شغلت المرتبة الثانية عام 2003 متقدمة على فنلندا التي حلت بدورها في الترتيب الثاني عام 2004، تليها ألمانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الدنمرك، اليابان، هولندا ثم سنغافورة في المراتب العشر الأولى على التوالي. فيما حلت الإكوادور، بنغلاديش، موزمبيق، هندوراس، باراجواي، إثيوبيا، نيكاراغوا، بوليفيا،

مؤشر النمو للتنافسية 2004					
آخر عشر دول		الدولة	أول عشر دول		
2004			2004		
الرصيد	الترتيب		الرصيد	الترتيب	
3.12	95	نيكاراجوا	5.95	1	فنلندا
3.11	96	مدغشقر	5.82	2	الولايات المتحدة
3.10	97	هندوراس	5.72	3	السويد
3.09	98	بوليفيا	5.69	4	تايوان
3.03	99	زيمبابوي	5.66	5	الدنمرك
2.99	100	باراجواي	5.56	6	النرويج
2.93	101	إثيوبيا	5.56	7	سنغافورة
2.84	102	بنغلاديش	5.49	8	سويسرا
2.72	103	انجولا	5.48	9	اليابان
2.50	104	تشاد	5.44	10	أيسلندا



تقارير تنافسية قطرية...

صدر في مصر التقرير الأول للتنافسية بصيغته النهائية في نوفمبر 2004، ويعتبر هذا هو التقرير القطري الثاني بعد الأردن التي أصدرت تقريراً مماثلاً عام 2003، ويحاكي كلاهما التقرير الدولي للتنافسية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. يتضمن التقرير تحليلاً للاقتصاد المصري والتوصيات الخاصة بالإصلاحات اللازمة لدعم قدرته التنافسية. ونوه التقرير بأهمية المشاركة بين الحكومة وقطاع الأعمال كأساس لتحفيز القدرة التنافسية ومناخ الاستثمار. وأشار التقرير إلى أهمية إصلاح بيئة الأعمال من جانب الحكومة خاصة فيما يتعلق بإزالة العوائق التنظيمية والتأسيسية والارتقاء بالقدرة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي ودعم القطاع الخاص، والحد من تراجع مركز مصر في مؤشرات قياس التنافسية الدولية وكذلك الحد من اتساع الفجوة بين القدرة التنافسية لمصر والبلاد الأخرى. وذكر التقرير انه على الرغم من أن مصر تصنف ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط فإنها تمتلك الأسس الضرورية لبناء اقتصاد متين في حال توافر سرعة الاستجابة للإصلاح، وأنها على الرغم من إحرازها تقدماً ملحوظاً وتجاوزها لتداعيات الأزمات الدولية فإنها مازالت تواجه العديد من التحديات مثل ارتفاع حجم الديون المحلية وتزايد سرعة التضخم وارتفاع العجز في الموازنة وارتفاع معدل البطالة وانخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد وبطء برنامج الخصخصة، وقد أسست مصر المجلس الوطني للتنافسية الذي تولى إصدار التقرير باللغتين العربية والإنجليزية.

وتنظر كل من الأردن والإمارات والبحرين في إنشاء مجالس وطنية مماثلة للتنافسية، ويصب ذلك في إطار الجهود التي يقوم بها مجلس الأعمال العربي الذي تأسس عام 2003 ويتبع للمنتدى الاقتصادي العالمي ويستهدف زيادة التنافسية للاقتصادات العربية والنهوض بقضايا التجارة والاستثمار في الدول العربية ويتكون أعضاؤه من قادة مؤسسات الأعمال العربية، وقد عقد مؤتمره السنوي الاقتصادي الأول في مراكش بالمملكة المغربية في نوفمبر 2003. وكان المنتدى الاقتصادي العالمي قد أطلق في سبتمبر 2002 التقرير الإقليمي الأول

وضع الدول العربية في مؤشر الأعمال للتنافسية					الدولة	التسلسل
الترتيب 2002	الدولة	الترتيب 2003	الدولة	الترتيب 2004		
-	-	-	-	28	الإمارات	1
32	تونس	33	تونس	32	تونس	2
-	-	-	-	40	البحرين	3
53	الأردن	41	الأردن	43	الأردن	4
48	المغرب	49	المغرب	46	المغرب	5
-	-	58	مصر	66	مصر	6
-	-	88	الجزائر	89	الجزائر	7
دول مقارنة						
23		23		23	ماليزيا	
26		26		24	كوريا الجنوبية	
54		52		52	تركيا	

والبيئية. وبذلك أصبح النمو الاقتصادي مجرد وسيلة، وليس غاية بحد ذاتها، لتحقيق هدف التنمية البشرية المستدامة، والتي تتأتى نتيجة لسيادة الحكم الصالح الذي يرتكز على التزام القيادات السياسية المنتخبة بتحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية وتوسيع خيارات وإمكانات الأفراد وتمكين الفئات المهمشة. وعلى الرغم من أن معايير الحكم الصالح تتحدد وفق الأولويات الوطنية

للتنافسية في الدول العربية لعام 2002 - 2003.

مؤشرات الإدارة الرشيدة

منذ ظهور مفهوم الإدارة الرشيدة أو الحكم الصالح أو الحوكمة Good Governance تغير مفهوم التنمية من التركيز على التنمية الاقتصادية إلى التركيز على تنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية

مؤشر الأعمال التنافسية 2004			
الدولة	أول 10 دول		آخر 10 دول
	الترتيب	الدولة	الترتيب
الولايات المتحدة	1	الإكوادور	94
فنلندا	2	بنغلاديش	95
ألمانيا	3	موزمبيق	96
السويد	4	هندوراس	97
سويسرا	5	باراجواي	98
المملكة المتحدة	6	إثيوبيا	99
الدنمرك	7	نيكاراجوا	100
اليابان	8	بوليفيا	101
هولندا	9	تشاد	102
سنغافورة	10	انجولا	103

وضع الدول العربية	المؤشر المقارن
9 متوسطة 5 ضعيفة 5 ضعيفة جدا	المشاركة السياسية والحقوق المدنية: (19 دولة عربية من أصل 199 دولة)
3 ممتازة 3 جيدة 8 متوسطة 2 ضعيفة 3 ضعيفة جدا	الاستقرار السياسي وغياب العنف: (19 دولة عربية من أصل 186 دولة)
2 ممتازة 8 جيدة 4 متوسطة 4 ضعيفة 1 ضعيفة جدا	فعالية الحكومة: (19 دولة عربية من أصل 195 دولة)
2 ممتازة 8 جيدة 4 متوسطة 3 ضعيفة 2 ضعيفة جدا	تطور البيئة الإجرائية: (19 دولة عربية من أصل 195 دولة)
5 ممتازة 6 جيدة 4 متوسطة 1 ضعيفة 3 ضعيفة جدا	سيادة القانون: (19 دولة عربية من أصل 195 دولة)
5 ممتازة 5 جيدة 7 متوسطة 2 ضعيفة جدا	مكافحة الفساد: (19 دولة عربية من أصل 195 دولة)

وخصوصية القطر ومصالحه الاستراتيجية، فإنها بشكل عام تدور حول معايير المساواة، الشفافية، حسن الاستجابة، المشاركة، التوافق، حكم القانون وفعاليته، المحاسبة، والرؤية الاستراتيجية.

وفي إطار تعزيز مفهوم الإدارة الرشيدة، وضع معهد البنك الدولي (World Bank Institute) موضوع الإدارة الرشيدة ضمن محاور العمل الرئيسية الأخرى التي يتابعها (مكافحة الفساد، الإصلاح القضائي، الإصلاح في نظام الإدارة المحلية الخ..) وأقام موقعا شبكيا خاصا بذلك ([www.worldbank.org/wbi/](http://www.worldbank.org/wbi/)) (governance) مع تأسيس قاعدة بيانات تمتد من 1996 إلى 2002 ويتم تحديثها كل سنتين، وسيشهد مطلع عام 2005 تحديثا لقاعدة البيانات الموجودة والتي تستند إلى 25 مرجعا من 18 مؤسسة بحثية واستثمارية واعتمدت على مسوحات داخل كل قطر تتراوح بين مسح واحد (أدناها) إلى 11 مسحاً. ولتقدير مستويات الحوكمة أو الإدارة الرشيدة رصدت البيانات في إطار ستة مكونات استخدمت كمؤشرات مقارنة تشمل المشاركة السياسية والحقوق المدنية، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، تطور البيئة الإجرائية، سيادة القانون، مكافحة الفساد. ويغطي المؤشر 19 دولة عربية من أصل 195 دولة بالمعدل.

وبالنسبة لوضع الدول العربية، يوضح الجدول المبين في الصفحة التالية ترتيب الدول العربية وفق النسبة المئوية المسجلة لكل من المكونات الستة بالمقارنة مع دول العالم، وتدل النسبة المئوية Percentile الاعلى ان وضع الدولة المقارن يضعها ضمن مجموعة الدول ذات حسن الادارة والعكس صحيح.

وينقسم التصنيف إلى خمسة مستويات كالتالي:

- أعلى من 75% ممتازة.
- أعلى من 50% جيدة.
- أعلى من 25% متوسطة.
- أعلى من 10% ضعيفة.
- أقل من 10% ضعيفة جدا

تتوزع الدول العربية وفق المؤشرات المقارنة الستة كآتي:

تصبو للحاق بركب الدول المتقدمة لتصبح دول مؤسسات تعتمد على المشاركة الشاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويستفاد من هذه المؤشرات لإقرار مدى أهلية الدول النامية، خاصة الأقل دخلا، لتلقي المساعدات التنموية الممنوحة في إطار «صندوق مواجهة تحديات الألفية» (Millennium Challenge Account) شرط تسجيلها رصيذا متقدما في 16 مؤشر أداء منها 5 مؤشرات للإدارة الرشيدة مذكورة هنا (معدا المؤشر الخاص بالاستقرار السياسي). وكانت الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة في إطلاق هذا الترتيب الذي يربط بين المساعدات التنموية وأداء الدول في مجال الإدارة الرشيدة

ورغم أن مؤشرات الإدارة الرشيدة لا تخلو من هامش الخطأ وتتفاوت من عام إلى عام فإنه بتوافر المزيد من المعلومات الموثوق بها يمكن وضع تصور لاتجاه المؤشرات خلال فترة زمنية متسلسلة.

وقد اتبع المعهد نظاما إحصائيا محددا لاحتماب متوسط مثقل خاص بتجميع المصادر لكل دولة وبأوزان تتناسب مع درجة مصداقية الجهة التي تزودها بالبيانات. وبذلك فإن كافة هذه المؤشرات ودلالاتها تظل نسبية ويستفاد منها بشكل تأشيرى وليس بالمطلق. وتدور محاولات ودراسات مستمرة لتحسين القدرة على قياس الإدارة الرشيدة لأهميتها في التنمية الاقتصادية خاصة للدول النامية التي

التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. وسيعقد في الأردن مطلع عام 2005 مؤتمر لإطلاق هذه المبادرة رسمياً ودعوة باقي الدول العربية للانضمام إليها.

الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية (الأردن، تونس، مصر، لبنان، الإمارات، المغرب) التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومنظمة

في 25 نوفمبر 2002 لغرض تفعيل العمل بصندوق مواجهة تحديات الألفية وتعميق مفاهيم الإدارة الرشيدة بين الدول النامية.

وقد دخلت 6 دول عربية في مبادرة

مؤشرات الإدارة الرشيدة 2002  
(%)

مكافحة الفساد	سيادة القانون	تطور البيئة الإجرائية	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	المشاركة السياسية والحقوق المدنية	القطر
59.3	62.9	58.2	66.0	31.4	38.4	الأردن
84.0	80.4	78.4	78.9	80.5	35.9	الإمارات
82.0	79.4	77.8	75.3	54.1	24.7	البحرين
67.0	61.3	53.6	71.6	53.0	22.7	تونس
31.4	35.1	34.0	32.5	9.7	20.2	الجزائر
28.4	36.6	23.2	16.5	24.9	26.8	جيبوتي
72.7	66.5	57.2	58.2	45.9	9.1	السعودية
9.3	4.6	11.9	11.3	3.2	4.0	السودان
47.4	43.8	16.5	33.0	38.9	5.6	سوريا
5.2	0.0	0.5	0.0	2.7	6.6	الصومال
82.5	76.3	70.1	72.7	82.2	31.3	سلطنة عمان
81.4	77.3	61.9	73.2	78.4	32.8	قطر
83.0	75.3	64.4	62.4	46.5	41.4	الكويت
45.9	51.0	37.1	43.3	27.6	31.8	لبنان
24.7	18.0	4.6	18.0	31.9	4.5	ليبيا
47.9	57.7	38.1	46.9	34.1	22.2	مصر
58.2	59.3	55.2	61.3	39.5	40.4	المغرب
63.4	47.4	54.6	52.6	58.9	27.3	موريتانيا
32.0	7.7	28.9	17.0	13.0	21.7	اليمن

المصدر:

D. Kaufmann, A Kraay, and M. Mastruzzi 2003: Governance Matters 111: Governance Indicators for 1996 - 2002.

# ضماننا... ضمان لكم



- ضمان الاستثمار والقروض  
في الدول العربية
- ضمان ائتمان الصادرات  
إلى جميع أنحاء العالم



أنت في  
أمان  
معنا...

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار